تلا من نحو قل وسر وشبهه وتقريره ان اصله اقول واسير فلما اعل بنقل حركة العين الى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين
فلما تحركت الفاء استغني عن الهمزة ولو اعتد بالعارض لقيل في قل اقل وفي سر اسر ولما لم يقل ذلك دل ان العارض في مثل ذلك
يعتد به وهو اشبه عندهم بما اعتد اليه غيرهم وكذلك قولهم سيل اذا خففت الهمزة قيل في الامر سل ولو اعتد هذه الحركة العارضة لوجب
ان يقال اسل والجواب عن ذلك ان مثل هذا الامر مرفوع المضارع بما اعتد به في المضارع فهو ثابت في الامر فاذا امر من المضارع
حذف حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فان احتيج الى همزة اجتلبت والا فلا فاذا لم تكن الهمزة في مثل قل كحقيق لانه لم ينطق بالمضارع
فيه الا متحركا لا مرفوع عليه فلم تكن همزة بوجه خلاف ما نحن فيه الثاني ان الحركة في قل مع موجبها كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي
اللازم وليست الحركة في اللام كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازما لا ينطق به الا كذلك اعتبار ما ليس بلازم
ولذلك كثر قولهم الحمر ولم يقل احد اقل ولا اسر الثالث ان الاعلال قضية واجبة لموجب قوي وتخفيف الهمزة ليس بحتم بل امر
جائز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب اعتبار الامر الجائز وهذا مختص بالفرق بين قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل لانه
ايضا تخفيف همزة ولكن يقال فيه لانه كثر استعمالهم اياه مخففا حتى صار كاللازم الاعلال لكثرته في كلامهم فيتنزل منزلة ما ذكرناه
فقد ثبت بما ذكرناه ان مثل هذا العارض الذي لا يعتد به فان قيل اذا جعلتم الحركة فيه كحركة لم يكن الذي ينبغي لا يجيز
الحذف في الهمزة لعروض الحركة كما لا يجيزون رد الواو في لم يكن الذي لانها جميعا لازمان السكون الاصلي وقد جعلتم العروض
لا اعتداد به قلت فيه وجهان احدهما انها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها كجزء منها على ما تقرر في نحو قل وسل فاجرت
مجراه لهذا الشبه الاخر انه مبني على ان الهمزة اصل خففت لكثرة استعمالها عند الاستغناء عنها فكما حذفت عند الاستغناء عنها
في قولك ضربت الرجل حذفت عند الاستغناء عنها في قولك مبتدا بالحمر ثم ذكر احكام ما يبتني على الاعتداد بالحركة ونفي الاعتداد بسببها
وكل موضع جعلت معتدا بها فاحب ان يكون حكمها حكم كلمة ساكن اولها فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن لذلك تقول ملحمر وملحمر
وكل موضع لم يجعل بها موجب ان يكون حكمها حكم كلمة ساكن اولها فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن لذلك تقول ملحمر وملحمر
وخذ لحمر وامن لحمر وزيد لحمر وعلى ذلك قوله ومثل لحمر عاد الاولى يعني ومثل لحمر فيمن اعتد بالحركة فحذف الهمزة عادا
الاولى في قراءة ابي عمرو لانه لم يحرك الساكن لكونه قدر اللام متحركة اصلا ولو لم يعتد بها لوجب ان يحرك التنوين وكذلك من لان
ثم قال ومن قال الحمر قال لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضة وجعل اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على ما كانت
عليه قبل النقل فهو لا يقولون من لان بتحريك النون لالتقاء الساكنين لان السكون الذي اوجب عندهم المجيء بالهمزة يقتضي ايضا
ان يحرك الساكن الذي قبل اللام لالتقاء الساكنين وتحريك نون من بالفتح على اللغة الفصيحة فوجب ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر لغة اخرى
على قول من قال الحمر غير معتد بالحركة وهم الذين يحذفون نون من لسكونها وسكون لام التعريف بعدها اجراء لها مجرى حرف العلة
لكثرتها معها في الكلام فيقولون منكذب في من الكذب فهو لا اذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في قولهم الحمر حذفوا النون لالتقاء
الساكنين كما يحذفونها في مثل ملكذب لان السكون في مثل ملكذب وفي مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سواء فاذا سوغوا الحذف في مثل
ملكذب سوغوه في مماثلته وهو ملان قوله واذا التقت همزتان في كلمة واحدة الى اخره انتقل الى الكلام في تخفيف الهمزة
اذا اجتمع مع الهمزة فعل ما تقدم على تقدير الانفراد ثم قسم ذلك الى ما يكون في كلمة او كلمتين وذلك حاضر فان كان في كلمة لم يخل

الثانية

الثانية من ان يكون ساكنة او لا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها لا خلاف في ذلك كقولك ءادم
واوتمن وايت وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى واذا كان قد سهلوا مثلها
مفردة مع انتفاء الامرين فان تسهيل ههنا اولى فلذلك التزم وان كانت متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا فيسقط السكون
لعدمه من كلامهم فلذلك يجب عند النحويين ان تنقلب الثانية حرف لين ويبقى الاولى على حسب ما كان يجوز فيها وقلبها حرف لين على حسب
حركتها ان امكن ذلك كقولك ايمة بياء محضة وانما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لا يمكن ان يحرك الالف ولا يكون ما قبلها
الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في اوادم لانهم لو قلبوها الفا لذهبت حركتها وهم محافظون عليها
وليس قبلها ما يمكن رده لانها ايضا فتحة فوجب عمله على ما ثبت فيها من هو وهو اويدم فقلبوها واوا فان قيل فقد قلبوها ياء في
مثل جاي وهو المضمومة وقياسها على ما ذكرت ان تقلب واوا قلت الاولى قال قلبت واوا على ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها ويجوز ان يقال من الاصل ان اصله ان تقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا اويدم وجاء بقلب الاولى واوا والثانية ياء
الا ان يمنع مانع في مثل اوادم على ما تقدم تقرير المنع فيرجع الى الهمزة نفسها ان امكن كقولهم ايمة ولقولهم اوول الى كذا والى الواو ان تعذر
الامر كقولك اوادم والوجهان مستقيمان ويترجح الاول فان الابدال انما كان فيما ثبت في غير هذا الباب باعتبار حركة من السابق
فكان جعل هذا هو الاصل اولى وهو الوجه الاول ولكنه قدح فيه قولهم جاء وشبهه واحتيج الى الجواب عنه بما تقدم قوله ومنه جاء
خطايا لان اصله جاءي جاءي باتفاق فمنهم من يقول وقعت الياء بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار جاءي فاجتمعت همزتان
في كلمة واحدة فوجب قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعل غاز وقاض فبقي جاء فهو جاء مجرى قاض ومنهم من يقول كرهوا
ان يهمزوا الياء فيؤدي الى استثقال باجتماع الهمزتين فعدلوا الى القلب فجعلوا اللام موضع العين والعين موضع اللام فقالوا
جايئ ثم اعلوا كما اعلوا قاض فوزنه على القول الاول فاع وعلى الثاني فال والثاني قول الخليل واما خطايا فاصله خطايئ
وقعت الياء بعد الف فوجب قلبها همزة كما يجب في صحايف فصار خطايئ فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرناه في جاء
والخليل يقول في جمع خطيئة ما قاله في جاء من القلب الذي ذكرناه فيقول لما ادى في خطايئ ابدال الياء همزة الى اجتماع
الهمزتين رفض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع اللام فصار خطايئ على ما ذكرناه في جاء فادى القولان
بالاخر الى الرجوع الى خطايئ فصار مثل تقديره في جمع ركايا اذا اصل ركايا ركايي لان ركية كصحيفة في الاصل كاي
والعرب في كل جمع بعد الف همزة عارضة في الجمع وما يقلبون الهمزة ياء والياء الفا فيقولون في ركايي ركايا فلذلك يجب ان يقولوا
في خطايئ خطايا وقد بينا كيفية وصوله الى خطايئ الذي هو مثل ركايي لا سيما في ذلك في موضع معلل فلا معنى في استيفائه
ههنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه شاذ في كلامهم والتبعة بقراءة الكوفيين وابن عامر قصدا منه لتضعيف قراءتهم كما فعل
ذلك في غير موضع قوله واذا التقت في كلمتين الى اخره مر في بعض النسخ جاز تحقيقها تعافين وهو عندي تصحيف لان
التحقيق ضعيف عنده فلا معنى لذكره متقدما وايضا فانه قد قال بعض ذلك عند ذكر الفصل بينهما بالف ثم منهم من يحقق فلو
كان الاولى ذكر لجواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل معناه قوله وتخفيف احديهما بان يجعل بين بين والوجه
ان نبين كيفية التخفيف فيهما او في احديهما فنقول اذا اجتمعتا وقصدا الى التخفيف فجاز ان يخففا جميعا وجاز ان

غير مستقيم فانه يكون تخفيف احدهما لغيره فلا وجه لجعله تخفيف احدهما بان يجعل بين بين